القوى كما أظهرته حرب تشرين ولو أدى ذلك الى توقيع معاهدة سلام ، يمكن تعديل بنودها في المستقبل كلما تطور الميزان ،يؤكد الرفض وجهة نظره « ان اسرائيل والامبريالية لن تنسحب من الأراضي التي احتلتها في حرب ٥ حزيران مقابل وثيقة ورقية نستطيع أن نحرقها في أي وقت نريد » ، وهو يرى « أن كلاماً كهذا يحمل الكثير من الاحلام والتمنيات » . وهنا يشدد في القول « أن الامبريالية لن تكتفي بوثائق ورقية ، بل أنها ، حسبما ينص القرار ٢٤٢ ستفرض مجموعة من الاجراءات المادية وغير المادية : ـ المناطق منزوعة السلاح ، الوجود الدولي ، الاعتراف ، التعامل الاقتصادي، الى آخر ما هنالك،إستنادا الى فقرة واضحة في القرار ٢٤٢ وهي شرعية الوجود الاسرائيلي وحقه في الحياة ، وضرورة العمل على سلام دائم ومضمون في المنطقة » ، الأمر الذي يعدونه ضاراً بالحقوق الوطنية الفلسطينية .

وزيادة على ما تقدم يتطوع الرفض ، كما تفصح عن موقفه مذكرة الجبهة الشعبية ، بالتأكيد على « أن أي اشتراك من قبل م . ت . ف . في مؤتمر أساسه قرار ٢٤٢ لا يمكن أن يعتبر محاولة لاحراز انتصار تاكتيكي يساعدنا في الوصول الى الانتصار الاستراتيجي » . ولعل ما يتجلى في هذا التأكيد هو واحد من أهم أسس موقف الرفض ، اذ أن التركيز على ما يريده الطرف المعادي وحده ، وكأنه هو المرشح للتحقيق دون ما عداه ، سمة من سمات هذا الموقف المتميزة ، يضاف اليه عدم الاهتمام بحقيقة أن نضال حركة التحرر الوطني ، مدعوماً بمساندة حلفائها العديدين ، يمكن أن يؤدي لنتائج مغايرة ، ولذا نجد أن مذكرة الجبهة تعود للتأكيد في حالات معينة في تاريخ بعض القوى السياسية ، احراز انتصار جزئي مقابل« **التنازل الفعلي الكامل عن الهدف الاستراتيجي .** » (التشديد من عندنا) . ويعتقد الرفض على ضوء هذا « ان المطالبة بالواقعية والتكتيك والحكمة والتروي والتعقل ، وغيرها من التعابير ، تصبح بشكل واضح استسلاماً متستراً بكل هذه التعابير » .

ومع التذكير بالمواقف السابقة من القرار ٢٤٢ ، أي المواقف من التسوية ، فان الرفض يأخذ على المنظمات الاخرى ما يبدو من استعدادها لتبديل هذه المواقف مذكراً اياها بأن « التنظيمات الثورية عندما تضع استراتيجيتها وبرامجها السياسية فانها تضعها لتشكل دليلا صادقاً لنضالها ونضال الجماهير ، وليس لتكون مجرد كلمات أو نصوص يمكن أن نلقي بها جانباً وقتما نريد » . وفي هذا التشبث بالمواقف السابقة محاولة واضحة للاستفادة من قوة السائد من الآراء للوقوف في وجه التطورات والطروحات الجديدة . ومع هذا التشبث يرد التأكيد على « أن استراتيجية حرب التحرير الشعبية الفلسطينية العربية الطويلة المدى ، هي وحدها القادرة على تحقيق الهدف الاستراتيجي ، أي تحرير كامل التراب الوطني واقامة المجتمع الديمقراطي على أرض فلسطينية » ثم يرد أيضاً التأكيد على « أن أية مواقف تكتيكية يجب أن تخدم هذه الاستراتيجية بشكل واضح وملموس » . وهذا التأكيد يسقط من الحسبان ما هو ملموس فعلا ،وهو أن الدول العربية لم تحارب مرة واحدة حرباً اتصلت لأكثر من بضعة أيام أو بضعة أسابيع منذ خسارتها لحرب ١٩٤٨ التي استمرت بضعة أشهر . وأن الجماهير العربية لم تبدأ حربها الشعبية الطويلة الأمد بالرغم من أن الدعوةلهاما فتأت تتردد منذ عدة سنوات ، وهو لا يأخذ في الحسبان أن الدور الفلسطيني ، على أهمية تأثيراته السياسية والاعلامية ، لا يستطيع أن يخلق الظروف الموضوعية ، المادية والمعنوية ، التي تثير حرباً كهذه ، ولا أن يكون بديلا لها ، مثلما لا يأخذ في الحسبان أيضا أن حروب الشعب طويلة الأمد أو قصيرته لا تأتي وفق الرغبات